المعتقة وخرج بهم العصبة بغيره وهو كل انثى بلا واسطة او بذكر
هو او الاخت مع البنت او بنت الابن وحكم العاصب بغيره او
مع غيره انه يأخذ جميع ما بقي من الفروض ويسقط عند
استغراق الفروض التركة الا في المشركة وفي زوج وام
واخوة وعدد من اولاد الام ويزيد العاصب بنفسه
انه يأخذ جميع المال اذا انفرد قال لبيت المال اي ان لم يكن
مع مراعاة المصلحة ان كان مستقيما بان يعطى كل ذي حق حقه
والا بان لم ينتظم لكون الامام غير عادل فيقدم عليه الرد
على اهل الفروض غير الزوجين بنسبة فروضهم لان علة الرد
القرابة وهي مفقودة فيهما وذلك كبنت وام مثلا فيكون
المال بينهما ارباعا للام ربعه فان لم يكونوا فله وهي اولى من الامام
في بيان مقدار الفروض وعددها وبيان اصحابها

وما يتعلق بذلك ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ
المقدرة اعترض على ذكر المقدرة بعد الفروض لان الفرض لغة
التقدير كما مر فيكون في الكلام ركاكة فكان قال المقدرة
المقدرة بالتكرار واجاب بعضهم بان المراد بالفروض الواجبة
وهي اما مقدرة او غير مقدرة فبين انه ان مراده بالفروض المقدرة
او يقال وهو الاحسن المراد بالفروض الانصباء فكانه قال الانصباء
المقدرة واما في النسخة الثانية فلا اشكال فتامل المذكورة
اي هو تقييد لقوله سنة فلا يرد نحو تلك الباقي في احد
القراءين وهما الابوان مع الزوج او الزوجة واما مع الجدة
وبنت الابن مع البنت وفواضل في السدس لبقاء الفروض سهمة

في الاية

في الاية الشريفة في كتاب الله وهو القرآن العزيز كالمولد
كذا قال المصنف والوجه اسقاطه لانه لم يحصل منه فرض زايد
على السنة ولا نقص عنها وانما هو داخل في مقدار المال فهو نظير
قلة التركة وعدمها الرد له نظير كثرة المال فتامل النصف
هو بتثليث النون وفيه لغة رابعة وهي تضعيف بزيادة ياء
مع فتح اوله ولغة خامسة النصف وهي نقل بالغا اقرب
وبعد وهي المتداولة بين العوام والسدس هو بضم الدال
المهملة وسكونها وقد يعبر الفرضيون الى ومقاد ما قاله
المصنف عبارة اخرى وهي ان يقال النصف والثلث وثلثا
وربعا وضعف نصفه وقد تمكن هذه العبارة فيقال الثمن والسدس
وضعف كل منهما وضعف ضعفه فالنصف لكونه بداية المصنف
لانه اكبر سهم فتامل عن ذكر يعصبهن اي وعن سبع في
واحدة كانت او اكثر وانزلت بنت الابن عن يعصبها اعلاه وكذا
يقال في اخته فتامل والاخت من الاب والام لكونها الوقال
والاخت الشقيقة لكان اولى واخصر اذا لم يكن معه ولد
الحاء الوقال اذا انفرد عن فرع وارث لكان اولى واخصر وكذا
يقال فيما بعده فتامل ذكرا كان او انثى اي او خنثى
مع الولد اي الوارث اما غير بان قام به مانع من نحو قتل او رق
او اختلاف دين فلا يحجب الزوج عن النصف والزوجة عن الربع
والزوجتين فما زاد كما نظر الظاهر كلام المصنف وانه فهما
داخلتان في الجمع بان يراد بهم ما فوق الواحدة كما دخل في زاد
على الاربع في نكاح الكفار فتامل او ولد الابن كما اوهمه الواو
لانه لا يدلي باستحقاق الزوجة الربع مع استغراق الولد وولد ابن
والافصح في الزوجة حذف التاء كما مر في الاستيل عن احد من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)